

الأصول في النحو

ذلك : يا زيدُ والحارثُ كما دخلت الألف واللام و (يا) لا تدخل عليهما ومن قال : إن موضع الاسم الذي عملت فيه (إنَّ-) رفعُ فقد غلط من قبل أن المعرب لا موضع له ومن أجل أنه يلزمه أن يكون لهذا موضعان في قولك : إن هذا وزيداً أخواكَ لأن موضع زيدٍ عنده إذا قال : إن زيداً رفعُ فيلزمه أن يكون موضِع (هذا) نصباً ورفعاً .

الضرب الثاني : .

ينقسم أربعة أقسام : جملة قد عمل بعضها في بعضٍ أو اسم عمل فيه حرف أو اسمُ بني مع غيره بناءً أو اسم موصول لا يتمُّ إلا بصلته .

الأول جملة قد عمل بعضها في بعض : اعلم أن الجمل على ضربين ضربٍ لا موضع له وضرب له موضعٌ .

فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها فلا موضع لها نحو قولك : مبتدئاً : زيدُ في الدار وعمروُ عندكَ فهذه لا موضع لها .

الضرب الثاني : الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك : زيدُ أبوهُ قائمُ فأبوه قائم جملة موضعها رفع لأنك لو جعلت موضعها اسماً مفرداً نحو : منطلق لصلح وكنت تقول : زيدُ منطلقُ فتقول على هذا هندُ منطلقةُ وأبوها قائمُ فيكون موضع أبوها (قائمُ) رفعاً لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة (قائمةً) لكان رفعاً فإن قلت : هندُ أبوها قائمُ ومنطلقةُ جاز والأحسن عندي أن تقدم (منطلقةً) لأن الأصل للمفرد والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم وكذلك : مررت بامرأةٍ أبوها شريفُ وكريمةُ حقه أن يقول : بامرأةٍ كريمةٍ وأبوها شريفُ لأن الأصل للمفرد وإنَّ وصفه مثله مفرداً وتقديم الجملة في الصفة عندي على المفرد أقبح منه في الخبر إذا قلت : هندُ أبوها كريمُ وشريفةُ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها وليس الخبر من